

الفروع وتصحيح الفروع

فسقط اعتباره في الاستدامة للعدز ومثله العدد وهو للمسبوق ولأن الوقت حصل عنه بدل وهو وقت الثانية ولأن بعضه كجميعه فيمن طراً تكليفه في آخره بخلاف العدد فيهما وعنه قبل ركعة لا اختاره الخرقى والشيخ ثم هل يتمونها ظهراً (و ش) أو يستأنفونها (و ه) فيه وجهان (م 5) .

وعنه يعتبر الوقت فيهما إلا السلام وإن غربت وهو فيها فليل كذلك وقيل تبطل لأن وقت الغروب ليس وقتاً للجمعة ووقت العصر وقت الظهر التي الجمعة بدلها (م 6) فعلى المذهب لو بقي من الوقت قدر الخطبة والتحريمه لزم فعلها + + + + + + + + + + + + + + + + + + .

(مسألة 5) قوله فإن خرج الوقت صلوا ظهراً فإن كانوا فيها أتمو جمعة وعنه قبل ركعة لا اختاره الخرقى والشيخ ثم هل يتمونها ظهراً أو يستأنفون فيه وجهان انتهى وأطلقهما الكافى والمقنع والمحرر ومختصر ابن تميم وشرح ابن منجا ومجمع البحرين وحواشي المصنف والفائق والحاويين والزركشى وغيرهم أحدهما يتمونها ظهراً وهو الصحيح صححه في التصحيح وجزم به فى المذهب والوجيز وقدمه فى الرعايتين والنظم والوجه الثانى يستأنفونها ظهراً قلت وهو الصواب ويدل على ذلك قوله فى المغنى والشرح وغيرهما الآتى وقال الشيخ فى المغنى وتبعه الشارح فعلى هذا إن دخل وقت العصر قبل ركعة فعلى قياس قول الخرقى تفسد ويستأنفها ظهراً وعلى قول ابن إسحاق وابن شاقلا يتمها ظهراً وهو ظاهر كلام ابن رزىن فى شرحه والزركشى قال الطوفى فى شرح الخرقى والوجهان مبنيان على قول ابن إسحاق والخرقى الا تيان انتهى فعلى هذا يكون الصحيح من المذهب أنه يتمها ظهراً إن كان قد نوى الظهر وإلا استأنفها وظاهر كلام المصنف أنهما ليسا مبنيين على قول الخرقى وابن شاقلا لأنه هناك قدم قول الخرقى وهنا أطلق الخلاف .

(مسألة 6) قوله وإن غربت وهم فيها فليل كذلك يعنى يكون الحكم كما لو خرج وقت الظهر وهم فيها وقيل تبطل لأن وقت المغرب ليس وقتاً للجمعة ووقت العصر وقت الظهر التي الجمعة بدلها انتهى وأطلقهما ابن تميم أحدهما هو كدخول وقت العصر وقيل بل تبطل انتهى والوجه الثانى تبطل قلت وهو الصواب الذى لا يعدل عنه وإطلاق المصنف فيه نظر ظاهر .

(تنبيه) هذه المسألة ذكرها ابن تميم فى مختصره وابن حمدان فى رعايته الكبرى